The Effects Of the Artificial Endemisism on Economic, Social, Urban and Environment

Lect. Dr. Mohammed Falleh Harrej

[1]Department Dialogue ofreligins, Bilad Alrafidain University College, 32001, Diyala, Iraq

[*]Corresponding author: drmohamedf@bauc4.edu.iq

Abstract:

Industry is an economic social and cultural phenomenon in any country around the world. industry is a complex process. It deals with the structuer of the society, the impact of the industry leads to the development of the society from many aspects, economic, socially and structurally.

Key words: US occupation, United Nations.

الآثـــــــار الإقتصاديـة والإجتماعية والعمرانية البيئيـــة للتـــوطين الصناعـــي

م. د. محمد فالح حرج

قسم حوار الاديان، كلية بلاد الرافدين الجامعة، ٣٢٠٠١، ديالى، العراق

الخلاصة:

تعتبر الصناعة ظاهرة إقتصادية وإجتماعية وحضـــارية في أي بلد من بلدان العالم ، بغض النظر عن النظام القائم فيه ومهماً كان تطـــوره، أذ ان الصناعـــة عملية مـعقدة تمتد جذورها إلى بنية المجتمع وتؤثر على تركيبه الحضاري والمادي بما يؤدي إلى تطوره أقتصادياً واجتماعياً وعمرانياً هذا بالإضافة إلى تأثيراتها البيئية التي إزداد الإهتمام بها من قبل جـميع دول العالم لما لها من مخاطر على صحة الإنسان وسلامة البيئة التي يعيش فيها.

الكلمات المفتاحية: : الآثار الإقتصادية والإجتماعية، للتوطين الصناعي.

المقدمة

تعتبر الصناعة ظاهرة إقتصادية وإجتماعية وحضـــارية في أي بلد من بلدان العالم ، بغض النظر عن النظام القائم فيه ومهما كان تطـــوره، فأنّ الصناعـــة عملية مـعقدة تمتد جذورها إلى بنية المجتمع وتؤثر على تركيبه الحضاري والمادي بما يؤدي إلى تطوره إقتصادياً وإجتماعياً وعمرانياً الصناعة عند توطينها في منطقة أو أقليم معين لها تأثيراتها الواضحة عـــلى النواحي الإقتصادية من خلال تأثيرها على الدخل ومستوى المعيشة ورفاهية أبنـــاء المجتمع وتطورهم إقتصادياً، أما تأثيرها في النواحي الإجتماعية فيتمثل بالتـــأثير على الفرد والأسرة والمجتمع والروابط الإجتماعية والخدمات ومستوى التحـــضر والجوانب الأمنية للمجتمع. ولها تأثيرات واضحة على الجانب العمراني من خـلال ما يضهر على المنطقة أو الاقليم من تغيرات عمرانية ناتجة عن تأثير المشاريـــع الصناعية من أبنية ومنشأة إنتاجية أو ســـكن أو منشأة خدمية بمختلف أنـــواعها (تعليمية ، صحية ، ثقافية ، ترفيهية ، طرق نقل ...الخ). هذا بالإضافة الى تأثيراتها البيئية التي إزداد الإهتمام بها من قبل جـميع دول العالم لما لها من مخاطر على صحة الإنسان وسلامة البيئة التي يعيش فيه، .ومـــن أجل التعرف على تأثير الصناعة بعد توطينها في ما ذكرناه أوجز بحثي في هـــذا الموضوع في أربعة مباحث، المبحث الاول تضمن الآثار الإقتصادية للتوطين الصناعي ، أما المبحث الثاني تضمن الآثار الإجتماعية للتوطين الصناعي وما هو تأثيره على الأسرة بإعتبارها أحدى المؤسسات الحيوية في المجتمع وما هو أثر التصـــنيع في عملية التحضر وتغير المهنة والمبحث الثالث تضمن الآثار العمرانية للتوطين الصناعي على مستوى المنطقة أو الإقليم أو المدينة

التي توقع فيها الصناعة، المبحث الرابع تضمن الآثار البيئية للتوطن الصناعي وتأثيره على نوعية الهواء والماء والتربة في المنطقة التي توقع فيها المنشأة الصناعية، وتضمن البحث خاتمة ومقترحات يرى الباحث أنّها مجدية في توقيع المشاريع الصناعية ولكي تؤدي دورها الفاعل في البناء الإقتصادي والإجتماعي والحضاري وسلامة البيئة وضمان حقوق الانسان وحرياته.

المبحث الأول : الآثار الإقتصادية للتوطين الصناعي

تساهم الصناعة في توفير فرص العمل وتوفير الدخول وتقليل حركة الهجرة في المناطق المتخلفة فتساعد على حل المشاكل على المستوى الإقليمي عن طريق تنمية الإقاليم وينعكس ذلك على المستوى القومي من أجل بلوغ الأهداف [١] فالتوطين الصناعي يمكن أن يعتبر المفتاح للتنمية الإقتصادية في أي منطقة أو أقليم ويظهر تأثيره من الناحية الإقتصادية كما يلي:-

١- إزالة التفاوت الكبير في الدخل بين المناطق أو الأقاليم ضمن البلد الواحد.
٢- زيادة الإنتاج الزراعي والغابات وتحسين الوسائل الفنية (التقنية) وزيادة الإنتاج الزراعي ناتجة من التطور الثقافي للفلاح وإرتفاع قيمة الإنتاج مما يدفع بالمزارعين والفلاحين إلى زيادة إنتاجهم لسد حاجة المجتمع الجديد[٢].
٣- توسيع التعليم لمختلف مراحله ، نتيجة لإرتفاع مستوى الدخل للعائلة؛ بسبب توفر فرص العمل وزيادة الدخول المستلمة من قبل العاملين في الصناعة إضافة إلى زيادة عدد الحاصلين على فرص العمل ضمن العائلة الواحدة مما يدفع بالعائلة إلى التطور العلمي.
٤- توفير الطاقة الكهربائية والوقود للمنطقة من أجل مواكبة حالة التطور التي تمر بها المنطقة.
٥- توفير وسائل النقل والمواصلات والتي تقدم الخدمات الكافية في النقل للمجتمع الجديد (المجتمع الصناعي).
٦- توفر البنوك والمصارف، لتوفير التسهيلات المصرفية، حيث يعتبر جانب إقتصادي مهم؛ لذا فأنّ الصناعة تعد أفضل نشاط إقتصادي يستغل فيه أكبر قدر من المصادر القومية؛ لبناء إقتصاد قومي قائم على التكنولوجيا العصرية ويصبح متميز بقطاع صناعي ديناميكي قادر على توفير وسائل الإنتاج والإستهلاك وتحقيق التقدم الإقتصادي والإجتماعي[١].

إنّ إقامة الصناعات وتوفير الإدخارات المحلية يساعد على إقامة أساس إقليمي ويتم هذا بمساعدة السلطات الحكومية بصورة مستمرة إضافة إلى وجود لجان إقليمية يكون عملها تحقيق العلاقات الإجتماعية المحلية وفق الأهداف المرسومة؛ لتنمية الموارد في الإقليم من أجل خدمة التنمية الإقتصادية والإجتماعية (٢) فالمجتمع الصناعي والحياة الصناعية يمثلان مرحلة حضارية ذات مستوى تقني عالي يصل إليها المجتمع بعد تطبيق الأساليب العلمية والآلية ، وتتميز هذه الحياة بالإنتاج الكبير الذي يتطلب أسواقاً واسعة ونظاماً دقيقاً لتقسيم العمل (٣). فالنمو الصناعي هو الذي يحقق الزيادة التراكمية لإنتاج المجتمع، ويتحقق ذلك بأسلوبين (٤). الإول نمو تلقائي حيث تسود عليه السوق والذي تطورت بموجبه البلدان الرأسمالية ، والأسلوب الثاني هو النمط المخطط حيث تسود عليه عملية التخطيط Planning Michanism كما هو في الأقطار الإشتراكية وبعض الأقطار النامية فالتوطين الصناعي له الدور البارز في توزيع الإستثمارات الصناعية على الأقاليم المختلفة وإلى إستعمال الصناعات الأخرى المكملة والمساعدة.

والأنشطة الإقتصادية المرتبطة بها مع ما يستلزم ذلك من قيام الهياكل الأساسية وتوفير الخدمات والرعاية الإجتماعية وما ينتج عنها من مزايا الوفورات الخارجية والنمو السريع لهذه الاقالي. ومن الآثار الإقتصادية للتوطين الصناعي، دخول ظاهرة التقدم الحضاري وتغير أنماط الإستهلاك ،ودخول المرأة ميدان العمل في الأنشطة الإقتصادية والإجتماعية ومنها الصناعة ،و كذلك من نتائج التوطين الصناعي تراكم الإنتاج ورأس المال وتغير المظهر العام للمنطقة ،فتراكم الإنتاج يأتي من مجموعة كبيرة من البضائع، أما تراكم رأس المال فيأتي من نمو المنطقة الصناعية التي تصبح مركزاً للمال والقوة الشرائية وتتسع السوق الإستهلاكية، مما يساعد على جذب صناعات أخرى، فيزداد إتساع السوق وتزداد كفاءة العمال من الناحية الفنية والعددية (١). يتضح لنا من هذا العرض أنّ التوطين الصناعي يجب أن يتم في مناطق مختلفة من القطر وخاصة المناطق المتخلفة من أجل تطويرها وحصول أكبر عدد من سكانها على فرص العمل ودخول ترفع من مستواهم المعاشي والثقافي ،هذا من جهة ومن جهة أخرى ، لتحصل كل منطقة على نصيبها من المصانع ولتصحيح الإختلافات الهيكلية التي تعاني منها المناطق القليلة النمو والإنتقال بها من مجتمع الزراعة إلى مجتمع التنمية الزراعية والصناعية الشاملة، والحد من الهجرة الخارجة من المناطق المذكورة إلى المراكز الحضرية وخاصة المدن الكبرى (٢). فالصناعة تعتبر المجال السليم والأوسع؛ لتشغيل العاطلين لاسيما أولئك الذين لم يجدوا لهم عملاً في الزراعة والمشروعات الصناعية التي يتم تشغيلهم فيها هي مشروعات مخططة كي تساهم في زيادة الدخل القومي(٣).

المبحث الثاني : الآثار الإجتماعية للتوطين الصناعي

هناك علاقة متينة بين الصناعة والتغير الاجتماعي، وتظهر هذه العلاقة من خلال تحديد الصناعة لشكل المجتمع ووظيفته من حيث الجوانب الإقتصادية والإجتماعية والعمرانية؛ لكون الصناعة تعتبر تحول في العلاقات الإجتماعية ومبادئ

المجتمع ومعتقداته ؛لأنّها تحول المجتمع من المجتمع الزراعي العشائـــري إلى مجتمع صناعي حضاري ذي سلوك جديد وتغير في الأخـــلاق والعلاقـــــات الإجتماعية وتغير النظام العائلي وعلاقة الأفراد بعضهم ببعض(١). والمجتمع الصناعي مجتمع منظم يقوم على الترابط بين الأفراد ، ويتيح هـــذا الترابط مجموعة من الأفكار والمعتقدات والمواقف والقيم والتي تكون بمجموعـــها شخصية ذلك المجتمع وتحدد نشاطه ، ومهما إختلفت ظروفه السلالية والقومية أو أختلف نظام الحكم فيه مثال على ذلك ما موجود من قيم صناعية مشتركـــــة بين المجتمع الروسي USSR والمجتمع الصناعي في الولايات المتحدة U.S.A رغـم فوارق البنية والتاريخ ونظام الحكم بين المجتمعين ،ومن هذه القيم (٢) :-

١- المدنية الصناعية تعمل على محاربة كل شي يعرقـــل التقدم العلمي،والتطور العمراني،وهناك قيمة عالية للعلم والتقنية مما يجعل العاملين فيها ذوى مرتبة إجتماعية عالية في المجتمع.
٢- ضمن المدينة الصناعية، يعتبر التراخي رذيلة ،وتنشر العمل المجد وسرعة الإنتاج ،رغم الإختلاف بين البلدان المصنعة في التحليل العقائدي الذي تتبعه للحث على العمل المجد وسرعة الإنتاج، إلا أنّ الغاية هي واحدة.

فالتغير الإجتماعي رغم كونه ظاهرة من ظواهر التوطين الصناعـــي ،إلا أنّ فاعليته تعتمد على التقدم الصناعي التكنولوجي من جهـــة ومدى تقبـــل الافـــراد للمجتمعات الجديدة ،ضمن إطار حياتهم الإجتماعية من جهة أخرى[١] ،فالمـــجتمع الصناعي يوفر لمواطنيه مستوى أرفع من الثقافة العامـــة ، إضـــــافة إلى التدريب والتأهيل للقوى العاملة، وتهيئة الدخول العالية ، مما يدفع العاملين إلـــى طلب العلم النظامي؛ لكون التعليم واسطة من وسائط الحركة الإجتماعية العموديـــة في العـــالم التقني [٢]، أما في المناطق الريفية فالتوطين الصناعي له آثار إيجابية أيضاً ، حيث أنّـــه يدفع بأعداد كبيرة من العمال في المناطق المزدحمة إلى التوجه نحو المناطق الريفية ،وبالتالي تخفيف الضغط على المـدن المزدحمـــة وخدماتها وتنشـــيط الحركـــة الإقتصادية والإجتماعية في الريف، وحصول أبناء الريف على فرص العمل فـــي المصانع، وخاصة العاملين منهم ، وهذا يؤدي إلى المزج الإجتماعي بين الحـــضر والريف وتقليص الفوارق الإقتصادية والإجتماعية والحضارية بينهم.

ولكن رغم الآثار الإيجابية للتوطين الصناعي والتي ذكرناها بأيجاز، هنـــاك آثار سلبية أيضاً تظهر على البناء الإجتماعـــي والطبـــقي والتـــوازن السكـــاني والإستقرار الأسرى فالهجرة من الريف إلى المدن واقعها يعتبر إقتصـــــادي بالدرجة الأساسية لكنها تؤدي إلى ضرر بالإنتاج الزراعي ،حيث يقل عدد العاملين في الزراعة ، وهذا ما حدث في العراق ما بين (١٩٦٠-١٩٧٤) ، حيث هاجر قسم كبير من الأيدي العاملة من الريف إلى المدن الرئيسية وخاصة بغداد،مما دفع القطر إلى إستيراد كميات كبيرة من المواد الغذائية من الخارج مقابل دفع عملات صعبة[٣]، إضافة الى ذلك ما تسببه الهجرة من أزمات إجتماعية وإخلاقية منـــها عـــدم كفاية الخدمات العامة نتيجة زيادة الطلب عليها وعدم مقدرتها على التوسع السريع،كذلـــك نشوء بعض الحرف ووسائل اللهو المشبوهة مما يجعل أجهزة الأمن عاجزة عـــــن تأدية واجبها بشكل متكامل في المجتمع وقد تنشأ فوارق طبقية بين أبناء المجتمع ويزداد عدد الدرجات الإجتماعية من حيث الأدوار والمتيازات فهناك المديرون والمخترعون والعمال وهولاء يختلفون في دخولهم ونفوذهم مما يظهر تغيرات على العلاقات الإجتماعية ومنها ضعف العلاقات وعدم إستقرارها (١) ، وقد تزايد الإهتمام في الوقت الحاضر؛ لقياس ربحية المشاريع الصناعية من وجهة النظر الإجتماعية خاصة في الدول ذات النهج الإشتراكي ، للتعرف على المنافع التي يحصل عليها المجتمع من المشروع الصناعي أضافة إلى ما يتحمله هذا المجتمع من تضحيات في سبيل الحصول على تلك المنافع ضمن أهداف الخطة العامة للإقتصاد القومي (٢)، يتضح لنا من كل هذا أنّ الصناعة تعتبر عملية تنشئة إجتماعية كبيرة وشاملة في أي منطقة أو إقليم تقوم فيه:

١ - التوطين الصناعي و الأسرة

الأسرة هي إحدى المؤسسات الحيوية في المجتمع ، والتي خضعت إلى تغيرات واضحة من جراء دخول الصناعة في أغلب المجتمعات حيث أكد معظم الباحثين والكتاب على هذا الجانب ، فأشاروا إلى أنّ الصناعة لها دور فعال في تحول العائلة الريفية الممتدة ألى العائلة الحضرية الثورية(Nuclear Family) والتي تتصف بعدم الإستقرار والثبات (٣) فالتحول من حالة الإعتماد على الزراعة في حياة الأسرة إقتصادياً إلى الصناعة ، يجعلها تنتقل من حالة الجمع بين الوظائف الإقتصادية لأفرادها والوظائف الخاصة بالتربية الاجتماعية إلى حالة الإعتماد الإقتصادي فقط وهدف نظام العائلة الممتدة ، فالمدرسة تصبح هي المسؤولة عن تربية الأبناء وتأثير الصناعة على الأسرة كبير في السكن والملكية وتقسيم العمل وما تتميز به العلاقات الإجتماعية الجديدة حيث يصبح تقسيم العمل معقداً مما يؤدي إلى تشتت العائلة وفقدان الإرتباط بالإرض ، والإعتماد على قدرات الفرد ومؤهلاته في العمل مما يجعل الأسرة قاصرة عن توفير مطاليب جميع أفرادها (١)، فتوطين الصناعات يستلزم قيام العائلة النووية لملائمتها للحياة الصناعية الجديدة ولكن هناك دراسات وبحوث تطبيقية جرت في بعض المجتمعات تشير إلى أن الصناعة لا تلغي الأسرة الممتدة بشكل كامل ، ولم تقضي على الروابط القرابية، مثال على ذلك العمال الريفيين في الهند الذين هاجروا إلى المدينة للعمل في الصناعة ظلوا محتفظين

بعلاقتهم القوية مع أقربائهم (٢) وعلى الرغم من ذلك فالتصنيع له تأثيرات على تركيب الأسرة وبنائها حيث يؤدي إلى تغير مركز الزوجة بعد توفر فرص العمل للنساء مما يؤدي إلى تغير الأساس الإقتصادي للأسرة ، والذي بدوره يؤدي إلى سيادة علاقات التفهم والتعاون بين أفراد الأسرة وزيادة الوعي الثقافي؛ نتيجة لتطور وسائل الإتصال كشيء إيجابي من جهة وإرتفاع نسبة الطلاق لعدم مسايرة العلاقات الأسرية للتغير الجديد كشيء سلبي من جهة ثانية (٣)، وفيما يخص أثر التوطين الصناعي على بناء الأسرة العراقية فأنّ قسم من الأسر تحولت من النوع الممتد إلى الإسرة النووية ، وصغر حجمها وظهر تقسيم جديد للعمل ، فتغيرت العلاقات الإجتماعية بين الزوج والزوجة وبين الأب والأبناء وبين العائلة وأقربائها وجيرانها، فالعائلة النووية لا يتجاوز عدد أطفالها الأربعة ، وتتكون من الزوج والزوجة والأطفال ، في حين العائلة الممتدة تتكون من الزوج والزوجة والأطفال والأقارب الذين يسكنون مع العائلة فيتجاوز عددها عن (١١) شخص ويخيم عليها الجو الدكتاتوري ، وعلى العكس من ذلك العائلة النووية حيث يخيم عليها الجو الديمقراطي وقوة العلاقة بين الزوج والزوجة (٤) ، فالأسرة هي نظام إجتماعي يتأثر بالتغيرات الإجتماعية والإقتصادية في المجتمع.

ويتقلب المجتمع تبعاً لهذه التغيرات ؛ نتيجة التطور الذي حدث في قطرنا وإنتشار الصناعة ظهر نمو في الإسرة حيث أنخفض معدل حجمها من ٧،٢ شخص في عام ١٩٥٠ الى٥،١ شخص في عام١٩٨٠ وتر؛جع أسباب ذلك إلى ما يأتي (٢) :-

١- إستغلال الأسرة في السكن والمعيشة وعدم السماح للأقــارب العيش معها.
٢- زوال نظام الزواج بأكثر من واحدة ممـــا أدى إلـــى تقليص حجم الأسرة.
٣- إستعمال طرق تحديد النسل وتقليل الاطفال بعكس ما كانت عليه الحالة في العائلة الممتدة؛ بسبب تعقد الحياة الإقتصادية والإجتماعية.

ولم تكن الأسرة المؤسسة الإجتماعية الوحيدة التي تأثرت بالصناعـــــة ، بـل خضعت كل المؤسسات الإجتماعية مثل : الدين والمؤسسات الإقتصادية ، فحصلت تغيرات جذرية في كيانها ووظائفها وإزداد الإنتماء الفردي إلى النقابات والإتحادات والنوادي وتغيرت كثيراً من القيم الإخلاقية إلى قيم مذهبية وسياسية ولم تكن الصناعة وحدها السبب في الاتجاه نحو الأسرة النووية بل هناك تغيرات في الأسرة بصورة عامة مرجعها إلى بعض القيم والأيديولوجيات (٣) يتوضح لنا من ذلك أن الصناعة والتوطين الصناعي لها دور كبير في تغيير معالم الأسرة وعلاقاتها وحجمها ومستواها الإقتصادي والإجتماعي.

٢ – التصـــنيع والتحضــر

التصنيع يعني إستعمال التقنية الحديثة في عمليات الإنتاج [١] أو زيادة مساهمة الفعاليات الإقتصادية الصناعية في تكوين الناتج القومي ،وبما أنّ الصناعة هي أعلى مراحل التصنيع إذن التصنيع هوالإنتقال مـــن المجتمع التقليـــدي إلـــى المجتمع الصناعي[٢]، أما التحضر فهو التحول إلى حضر، أي التحول من مهنة الزراعة إلى المهن الشائعة في المدن وما يتبع ذلك من تغير في سلوك الفرد [٣]، فالتحضر يحـدد على أساس التغير في حياة الأفراد من حيث الجوانب المادية والمعنوية ،وليس بالضرورة أن يتم التحضر بالإنتقال من الريف إلى المدن والعمل في الصناعة وغيرهـــا من الحرف الموجودة في المدينة ولكن سلوك قبل كل شـــي ومدى تفاعــل الفـرد مع المجتمع الحضري الجديد[٤].

لكن التصنيع والتحضير مرتبطان ببعضهما، فالمنشأة الصناعية تقوم بتوفير فرص العمل للعمال العاطلين أو ذوي الدخول المنخفضة، في المناطق الريفية ؛لـهذا نجد أنّ ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدن تصبح بارزة في معظم الدول التي هـي في دور التصنيع [٥] ، والتي تركزت معظم صناعاتها أما في المدن أو بالقرب منـــها ؛ بسبب توفر مستلزمات الخدمة بكافة فروعها، ويظهر تأثير التصنيع بشكل واضح على نمو المناطق الحضرية ، فزيادة عدد السكان الحضر لمعظم دول العالم تعتبر ظاهرة بارزة في الوقت الحاضر حيث وصلت نسبتهم الى ٣٧% في عام ١٩٨٠ بعد أن كانت ١٩% في عام ١٩٥٠ ومن المحتمل أن تصل عام ٢٠٠٠ إلى ٥٥% ويرتبط هذا التغير في التوازن بين الريف والحضر إرتباطاً قوياً بالصناعة ومدى تطورها في الوقت الحاضر لمعظم الدول(١)؛ لكون الصناعة تؤدي إلى توسع المدن عمرانياً وتزداد الخدمات العامة بما فيها السكن والخدمات الإرتكازية والطرق والمواصلات هذا من جهة ومن جهة أخرى فأنّ المراكز الحضرية لها الدور الرئيسي في تحديد مواقع المشاريع الصناعية ؛ لتوفر الأسواق والخدمات التحتية والأيدي العاملة فهي مركز جذب للصناعة لهذا فأنّ التصنيع والتحضر لا يمكن فصلهما مطلقاً حاضراً ومستقبلاً.

المبحث الثالث : الآثار العمرانية للتوطين الصناعي

للتوطين الصناعـي آثـــــار عمرانية كبيرة على مستوى المنطقـــة والاقليم أو المدينة التي توقع فيها هذه الصناعة فحيث تقام كثير من المنشـــــأت وينفق الأفراد مدخرات كبيرة لإقامة مساكن مبنية من المواد الانشائية الحديثـــــة ، وتمد شبكات

أنابيب المياه ، والتي يراعي في تصميمها بأن تستمر صالحة لأداء وظيفتـها لفترة طويلة وتنفق الأموال من قبل رجال الأعمال؛ لتشييد العمارات المتينـة، ويتم بناء المدارس والمستشفيات والمسارح والمساجد والكنائس من قبل الدول أو القطـاع الخاص(١) ، وتقام المنظمات الإجتماعية ، وتجهز كل هذه المنشـأت والخدمـات بالشبكات المتكاملة من الطرق والمواصلات والتي تعتبر مـن النتائج العمرانيـة للمشاريع الصناعية أيضاً، ففي أي منطقة أو أقليم تقام الصناعة فأنّها تـؤدي إلى تغيير في إستعمـالات الأرض ، مثلاً : العقارات الكبيرة قد تتحـول إلى صغيرة ، والأرض الزراعيـة والبساتين قد تقسم وتستعمل لأغراض سكنية وتجارية ومؤسسات عامة تابعة للدولة، كمؤسسات رعاية الأطفال أو المدارس أو تبنى دور للسـينما وأماكـن لوقـوف السيارات ، مثال على ذلك منطقة (محـرم بك) في الاسكندريـة بجمهوريـة مصر العربية التي شهدت تغير في الدور الوظيفي للأراضي والمباني فأصبحـت المنطقة السكنية فيها سكن وصناعة ومؤسسات ثقافية وتجارية وترفيهيـة فـي أن واحد(٢) كذلك ما نلاحظه على منطقة المجمع الصناعي في ديـالـى و حيث كانت الأرض زراعية ، أما الآن فقد أقيمت عليها المنشـأة الصناعية والعمارات السكنية والمدارس الإبتدائية والثانوية وسوق ومستوصـف صحي وغيرها من الخدمات الملحقة بمشروع الإسكان الصناعي، وهنـاك أمثلـة أخرى كثيرة من المدن العربية والتي تعرضت للغزو الصناعـي وما صاحبـه من ظواهر عمرانية ، ومنها دمشق وبغداد والقاهرة والجزائر، وبشكل عام فأنّ أهم الآثار العمرانية التي يحدثها التوطين الصناعي هي في مجال الإسكان والنقل ، اذا حدد على أساس أقليمي ، أما ما ذكر من تفصيلات في بداية الموضوع فمعضمها يظهر على مستوى المدينة ، أما بالنسبة للإسكان، فأنّ إقامة أي مشروع صناعي يحتم علينا بناء مشاريع إسكان صناعي لمن يقوم بالعمل في هذه المشاريع الصناعية ؛ لأنّ عدد كبير من العاملين لايملك السكن في المنطقة أما لكونه من مكان بعيد عن موقع المصنع أو من ريف المدينة التي يقع قربها المصنع أو من مدينة أو أقليم خارج حدود الأقاليم الذي تقع فيه الصناعة، مما يجعلنا بأمس الحاجة إلى أسكانهم في وحدات سكنية قريبة من موقع العمل وتوفير كافة الخدمات لهم.

أما في مجال النقل، فتقام الكثير من شبكات الطرق لخدمة المشاريع الصناعية وما يلحق بها من مشاريع إسكان صناعي أو خدمات صناعية ؛ لربط هذه المواقع بعضها ببعض وكذلك ربطها بالمدن والأسواق الأخرى في مناطق القطر (أسواق- مصادر المواد الأولية)؛ مما يظهر تأثير كبير للمشاريع الصناعية على المجتمعات التي تقام فيها حيث تساعد على تنقل السكان بسهولة بين المناطق داخل الإقليم أومع الأقاليم المجاورة، إذ كان التوزيع الاقليمي للصناعة سليماً ومخططاً بصورة جيدة، أما إذا لم يكن سليماً فأن أهم مساوئه هي ظهور مشاكـل الإسكـان فـي المدن ومناطق التركز الصناعي؛ لتوسع المدن بطريقة غير نظامية ونمو مناطق التركيز الصناعي بشكل سريع وغير منظم على حساب المدن الاخرى أو على حساب الريف ، فيزداد الضغط على المرافق العامة؛ نتيجة الهجرة من الريف إلى المـدن ، وبالنتيجـة ظهـور المشاكـل الإجتماعيـة ومنها البطالـة وسـوء الأحـوال الصحيـة وزيـادة حالات الإنحـراف الإجتمـاعـي؛ لذلك فأنّ التنمية الإقليمية من الممكن أن تعالج هذه المشاكل لكونها تحاول إيجاد تنمية متوازنة في تنظيم حركة العمران بين مختلف الأقاليم وبين المناطق الحضرية وبالتالي وقف حركة الهجوة الداخلة إلى المدن المزدحمة عن طريق الموازنة بين توفير الخدمات وفرص العمل(١)، فالتوزيع الإقليمي السليم للصناعات له آثار كبيرة على الجوانب الإقتصادية والعمرانية ، خاصة في الدول النامية وأن أي خطأ في توطين الصناعة ، يضيف أعباء جديدة إلى إقتصاديات هذه الدول ، خاصة وأنّ بعضها لا يتحمل ذلك ، فسياسـة التنمـية الإقليميـة تهـدف إلى خلف مراكز للنمو (Poles Development) من أجل خلق أنشطة إقتصادية وإجتماعية جديدة ، وتوفير الخدمات الأساسية (Infrastructures)وخلق فرص عمل جديدة والقضاء على مظاهر التخلف (٢).

المبحث الرابع :الآثار البيئية للتوطين الصناعي

لاشك ، أنّ الآثار البيئية هي ما يطرأ من تغيير على نوعية الهواء أو المـاء أو التربة؛ بسبب المصانع وبرزت هذه المظاهر بشكل واضح بعد قيام الثورةالصناعية وأصبحت في الوقت الحاضر مشكلة خطيرة لما لها من آثار ضـارة بالبيئـة ، وما يقوم عليها خاصة الإنسان ، سواء العاملين في المنشأة الصناعية أوالساكنين قربـها ومن يقع تحت تأثيرها (١)، بحيث أنّ التلوث البيئي يتمثل بتسرب النفايات والغبـار والأتربة والغازات السامة الناتجة عن المصانع وما تطرحه من عوادم الى البيئـة ، بصورة مباشرة أو غير مباشرة والتي بدورها تضر بصحة الإنسان وما يتعـلق به من مصادر غذائية أو خدمات (٢). أذن التلوث هو وجود مادة غريبة في البيئة التي يعيش فيها الإنسان ممـا يترك آثار غير مرغوبة علينا وعلى ما يحيط بنا (٣) ، سواء أكان على الصحة أوسـلامتنا للعمل ومصادر غذائنا سواء كان مصدرها الحيوان أو النبات ، فالصناعـة تعتبر من أكثر النشاطات الإقتصادية أثراً على البيئة وتلوثها رغم أهميتها في التنميـة والتطور؛ بسبب مخلفاتها الضارة ، الملوثة للهواء والماء والتربة وبما أنّ البيئة هي الـهواء الذي تصلح بنقائه صحة الإنسان وتقتل بفساد ، وهي الماء الذي يشربه ويغتسل بـه وهي الأرض التي يبني مساكنه عليها فسلامة الإنسان من سلامة البيئة ونقائها(٤). ومعظم هذه الملوثات تؤثر على الدماغ والدم والجهاز العصبي وتخدش الأغشية المخاطية

والأنسجة الرئتين ، أما الماء فيتلوث بواسطة المياه الثقيلة التي تطرحها المصانع إلى الأنهار ومجاري المياه مما يجعلها موارد مائية غير صالحة للشرب للمدن والقرى الواقعة على هذه الانهاء ، وتقضي على الكائنات الحية التي تعيش في هذه الأنهار ، ومن الصناعات الملوثة ، صناعة الغزل والنسيج والجلود والأنسجة الورقية والصناعات الكيمياوية ومحطات توليد الطاقة الكهربائية (١).

أما تلوث التربة فسببه هو ما تطرحه الصناعات من مخلفات صلبة بشكل مستمر وغير نظامي يؤدي إلى تفسخها ؛ لتعرضها إلى مؤثرات البيئة بحيث تؤدي إلى تشويه وتلوث المناطق الموجودة قربها والصناعات التي تطرح مثل هذه المواد هي صناعة الجلود والتعليب والصناعات الكيماوية، بالإضافة إلى ذلك أنّ التربة من مكوناتها الماء والهواء؛ لذا فهي تتلوث نتيجة لتلوث هذه المكونات أو نتيجة لسوء إستعمالها أو لتركها دون إستعمال وملوثات التربة هي الفضلات التي تطرحها المنازل وفضلات المصانع التي ذكرناها وفضلات المدن ومخلفات الحيوانات وكذلك من ملوثاتها المبيدات والكائنات الحية من اعشاب ونباتات متفسخة (٢). يتضح لنا بأن التطور الصناعي يعتبر سلاح ذو حدين ، فعلى الرغم من الفوائد المتوخاة منه ، هناك أضرار قد تنجم عنه وتؤثر مباشرة على البيئة ومن ثم على صحة الإنسان ، وقد أشار إلى ذلك أحد الكتاب الأجانب وهو (جون بار) في كتابه أنكلترا المهملة ، حيث قال أن خمسة هكتارات تتلف يومياً من الأراضي؛ بسبب الصناعات، هذا ما يوضح لنا مدى تفاقم مشكلة الملوثات الصناعية في العالم خاصة الملوثات الصلبة على سطح الارض وما تضيفه من سموم إلى الهواء والماء، رغم كون هذين العنصرين يعتبران ديمومة الحياة البشرية والصناعية.

ولهذا فأنّ الأسلوب الأمثل في تصنيف الصناعات حسب درجة تلوثها كما يأتي(١) :-

١- المعامل التي يكون صنفها الأول ويكون الحزام الأخضر حولها بمقدار ١٠٠٠ متر.
٢- المعامل التي يكون صنفها الثاني فأن الحزام الأخضر يكون بمقدار ٥٠٠ متر.
٣- المعامل التي يكون صنفها الثالث فأن الحزام الأخضر يكون ٣٠٠متر.
٤- المعامل التي يكون صنفها الرابع فأن الحزام الاخضر يكون ١٠٠ متر.
٥- المعامل التي يكون صنفها الخامس فأن الحزام الأخضر يكون ٥٠ متر.

ويحدد الحزام الأخضر حسب نوع الصناعة القائمة ونوع ملوثاتها فللتوطين الصناعي أضراره معنوية وإجتماعية خاصة في الدول التي يكون هدفها الريح ، لعدم إهتمام الصناعيين بأوضاع عمالهم وعدم توفر الخدمات اللازمة للمناطق الصناعية ، مما دفع بالكثير من الدول إلى إصدار تشريعات خاصة بعزل الصناعات الملوثة عن المناطق التي تقع فيها ، لما تسببه من أضرار بيئية ، فقد صدر تشريع في فرنسا في بداية القرن التاسع عشر وهو مرسوم ١٨١٥ حول تصنيف الصناعات الملوثة وفي عام ١٩٣٢ صدر تشريع حول المؤسسات الخطرة غير الصحية وضرورة معالجتها(٢)، وفي قطرنا صدر تشريع يلزم كافة المصانع بوضع المرشحات التي تمتص الغبار والأتربة والملوثات الأخرى المتطايرة التي تلوث الهواء خاصة في مناطق التركز الصناعي الكبيرة ومنها بالدرجة الأولى مدينة بغداد الكبرى ، فالموقع الصناعي ليس بالأمر الهين إختياره؛ لكونه يحتاج إلى أسس ومعايير تخطيطية دقيقة تعتمد على نوع الصناعة من ناحية أضرارها البيئية ومدى تأثيرها على السكان ، وإختيار الموقع الملائم يعتبر عاملاً من عوامل السيطرة على تلوث البيئة ؛ لأنّ البيئة هي ذلك الجزء من العالم الذي يتأثر به الإنسان ويؤثر فيه(١)، ورغم إعتبار الصناعة من الأسباب الرئيسية للتلوث ، لكننا لايمكن أن نستغني عنها في تنمية وتطوير البلد ولكي نتخلص من مخاطر التلوث الصناعي يجب أنْ نقوم بما يلي :-

١ – تصفية الغبار الناتج من المصانع بواسطة المرشحات.
٢ – توفير الأحزمة الخضراء؛ لمنع تسرب الدخان إلى المناطق السكنية.
٣ – وضع نظام خاص لتصريف المياه القذرة بتوفير المجاري الخاصة لمنع تلوث المياه والتربة بالسموم الصناعية.
٤ – تصفية المياه المستعملة والتخلص من فضلاتها قبل تصريفها إلى الانهار.
٥ – ترحيل الصناعات الخطرة على الصحة العامة أوالحيلولة دون توسعها ، أو العمل على تغيير نوع إنتاجها.

يظهر ذلك واضحاً من المداخن والمعامل والمصانع المنتشرة في معظم مناطق بغداد ، ومنها مصانع السمنت والغاز ودبغ الجلود ومعامل الطابوق وغيرها من المعامل الملوثة، فالسمنت يطرح يومياً ما يقارب ١٠-٢٠ طن من الغبار كمعدل إلى هواء مدينة بغداد إضافة إلى الغازات الأخرى، وهدفنا من كل ذلك هو الوصول إلى نظام بيئي سليم يواكب عملية تطور الصناعات وإنتشارها في أنحاء القطر ، ومن أهم عناصر النظام البيئي السليم هي(١):-

١ – إستعمل الأسس الصحية والسليمة للبيئة الصحية والإجتماعية في المناطق السكنية ،والمدن التي تقام لإستقبال الأيدي العاملة المهاجرة من مناطق أخرى ؛ بسبب التصنيع والتحضير.

٢ – تنمية إستعمالات الأرض بما يتلائم والزيادة في عدد السكان وما يحتاجة من الماء والهواء والغذاء وحماية هذه العناصر من التلوث؛ لكونها العناصر الأساسية لحياة الانسان.
٣ – المحافظة على مصادر الطاقة والثروات المعدنية ، عن طريق حسن إستعمالها والبحث عن مصادر إضافية يمكن أن تستعمل بديلاً عنها.
٤ – المحافظة على الثروات البشرية والسياحية والإهتمام والعناية بها وحسن إستعمالها.

وأخيراً نقول مادامت هناك صناعة هناك نواتج إيجابية ونواتج سلبية (٢) ، والإيجابية هي تنمية القطر إقتصادياً وإجتماعياً ، ورفع مستوى الدخل القومي، الا أن النواتج السلبية تتمثل بملوثات الصناعة، ويأتي تناولنا لهذا الموضوع للتعرف على الآثار البيئية للمشاريع الصناعية وما تحدثه من آثار إقليمية في المواقع التي توطن فيها.

الخاتمة

إنّ عملية التوطين الصناعي تبدأ بالنواة أو الوحدة الأساسية وهي المشروع الصناعي التي يتكون منها القطاع الصناعي ككل ، وأنّ الآثار الإقتصادية والإجتماعية والعمرانية والبيئية لكل مشروع ترتبط بدرجة كبيرة بموقعه ؛ لذا نجد أنّ المخططين والباحثين وأصحاب رؤوس الأموال أو الحكومات يبحثون عن أفضل المواقع؛ لتحقيق الأهداف الأكثر شمولية في المجتمع ومن خلال ما تبين في مضمون البحث نجد:

١ – في جميع الأحوال يجب إعتماد دور المخطط معززاً بالبحوث والدراسات؛ لكي يتم توجيه أصحاب رؤوس الأموال أو الحكومات في عملية التوطين الصناعي بما يساهم والتنمية القومية للبلد ، وفي سبيل تحقيق أكبر قدر ممكن من النهوض الصناعي سواء أكان على مستوى الإقليم أو الدولة (لمجموع أقاليمها).

٢ – العمل على إعتماد إستراتجية محددة في توطين الصناعات بهدف تنمية المنطقة وخاصة المناطق التي تعاني من التخلف الإقتصادي والإجتماعي والعمراني وتعاني من مشكلة الهجرة؛ كونها مناطق طاردة لسكانها.

٣- قبل توقيع أي مشروع صناعي لابد من الأخذ بنظر الإعتبار العوامل المؤثرة في توقيع المشاريع الصناعية ، وهي المواد الأولية ورأس المال والقوى العاملة والأسواق والسياسة الحكومية وتوفر المساحات الكافية من الأرض بالإضافة إلى الجانب الأمني للمشروع.

٤ – دراسة موقع المشروع بالنسبة لأسواق تصريف المنتجات ومدى توفر طرق النقل والمواصلات من أجل تقليل تكاليف النقل الداخل للمشروع الصناعي من موارد بشرية أو مواد أولية وتكاليف نقل الإنتاج.

٥ – توفير كافة الخدمات والمؤسسات الخدمية التي تحتاجها القوة العاملة مع أسرها بالقرب من المشروع الصناعي والتي تتمثل بخدمات السكن والصحة والتعليم والترفيه والأسواق الخدمية...الخ.

٦ – أقامة مشاريع صناعية مترابطة في الإنتاج (Out Put In Pot) من أجل زيادة فاعلية المشاريع الصناعية في التنمية وتقليل الانفاق الصناعي.

٧ – إنشاء محطات معالجة المياه الثقيلة للمشاريع الصناعية ومرشحات الهواء وساحبات الهواء الملوث من أجل المحافظة على ظروف عمل مرضية للعاملين ، وإعطاء الإنسان المساهم في بناء المجتمع حقوقه وحريته التي أصبحت تحت التأثير السلبي للتقدم العلمي والتقني المتمثل بملوثات الهواء والطعام والسكن ...الخ.

المصادر

١ – السامرائي ، سعيد عبود ، سياسة التصنيع في العراق، بغداد ، مطبعة الازهر، ١٩٧٩ .

٢- عبد المعطي ، عبد الباسط ، تصنيع البلدان النامية ، المجلة الاجتماعية القومية ، مصر العربية ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية،العدد الاول ١٩٧٨.

٣ – الرمحي – سيف الدين – سياسة التوطن الصناعي في الوطن العربي وأثرها في أستقرار العمال،بغداد،المنظمة العربية للتنمية الصناعية،١٩٨٢.

٤ – السماك، أزهر محمد ، أساسيات الاقتصاد الصناعي،الموصل،جامعة الموصل، ١٩٨٤

٥- موراى ، بوايس ، التنمية الصناعية ، ترجمة أحمد سعيد دويدار وأخرون ، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٧٠.

٦ – بدر، فارس البرت ، الاقتصاد الصناعي والعالم العربي ، بيروت ، دار النهضة ، ١٩٦١
٧ – الدليمي ، مالك ، موقع الصناعي وأثرها في التغيرات المكانية والاجتماعية والنفسية في العراق ، المؤتمر العلمي الاول ، حول الاثار الاقتصادية والاجتماعية .
٨ – التكلاوى ، أحمد ،التغيير والبناء الاجتماعي ، دراسة نظرية ميدانية ، القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة ، ١٩٦٨.
٩ – كلارك ، كير ، الصناعة وأثرها في المجتمعات والافراد، ترجمة برهان دجاني ، بيروت ، مؤسسة فرنكاي للطباعة والنشر ، ١٩٦٢.
١٠ – الحسن- أحسان محمد – التصنيع وتغيير المجتمع – بغداد –دار الرشيد للنشر – ١٩٨١.
١١- الحسن ، أحسان محمد ، أثار التصنيع في بناء وظائف العائلة العراقية ، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الاول حول الاثار الاقتصادية والاجتماعية،للتوزيع المشاريع الصناعية في القطر ، بغداد ،١٥-١٧ أيار ، ١٩٧٤.
١٢- النصار، عبد الكريم ، التصنيع وأثاره في حفز التغيير الاجتماعي ، الجمهورية العراقية ، منشورات وزارة الثقافة والاعلام العراقية ، ١٩٧٧.
١٣- ورقة عمل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ٠ بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الاول حول الاثار الاقتصادية والاجتماعية لتوزيع المشاريع الصناعية في القطر، بغداد ، ١٥-١٧ أيار ،١٩٨٤.
١٤- توفيق ، أسماعيل، الاقتصاد الصناعي وتقييم المشاريع الصناعية ، بيروت ، النهضة العربية ، ١٩٨١.
١٥- بدير ، مجتمع المدينة في البلدان النامية ، ترجمة محمد مهدي الجوهري ، القاهرة ، مؤسسة مران كاين للطباعة والنشر ، ١٩٨٢.
١٦- محمد حسن عبد الباسط ، علم الاجتماع الصناعي ، القاهرة ،مكتبة الانجلوا المصرية ، ١٩٧٢.
١٧- الجوهري ، محمد وأخرون ،ميادين علم الاجتماع ،القاهرة،دار المعارف بمصر ، ١٩٧٢.
١٨- أسلام ، محمود ، علي الفار، علم الاجتماع الصناعي ، القاهرة،دار المعارف ، ١٩٧٨.
١٩- الساعاتي، حسن،التصنيع والعمران، بحث ميداني،في الاسكندرية ،وعملها ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٦٢.
٢٠- الانصاري،باسم رؤوف،المشاكل والصعوبات التي تعاني منها الايدي العامتة والحلول المقترحة في مجال الاسكان والخدمات ، بحث قدم الى المؤتمر العلمي الاول حول الاثار الاقتصادية والاجتماعية للتوزيع المشاريع الصناعية في القطر ، بغداد من١٥ – ١٧ أيار ، ١٩٨٤.
٢١- درويش ، العشري ،حسين ،التنمية الاقتصادية ، بيروت النهضة العربية للطباعة والنشر ، ١٩٧٩.
٢٢- العمر، مثنى عبد الرزاق ، الاثار البيئية المترتبة على التركز الصناعي بحث قدم الى المؤتمر العلمي الاول حول الاثار الاقتصادية والاجتماعية للتوطين الصناعي ، بغداد من ١٥- ١٧ ايار ١٩٨٤.
٢٣- كمونة ، حيدر عبد الرزاق ، سبل معالجة التلوث الصناعي في المدن العراقية بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الاول –حول الاثار الاقتصادية والاجتماعية للتوطين الصناعي ، بغداد من ١٥ – ١٧ أيار ، ١٩٨٤.
٢٤- فيجسترك ، ف ، التربة ومشاكل التلوث ، المنظمة العربية للتربة والثقافة والعلوم ، القاهرة، جامعة الدول العربية ، ١٩٧٣.
٢٥- كمونة ، حيدر عبد الرزاق ، البيئة والتنمية الصناعية ، جريدة الجمهورية ، العدد ٥٣٦٧ ، لسنة ١٩٧٤ ، ١٧ أيار.
٢٦- وزارة الصناعة والمعادن المؤسسة العامة للتصميم والانشاء الصناعي ندوه حماية البيئة من التلوث الصناعي من ١٣-١٩٨٥/٥/١٦ كمونة حيدر عبد الرزاق حساب الاساس التصميمة للاحزمة الخضراء.
٢٧- أوزيل ، روبير ، فن تخطيط المدن ، بيروت ،منشورات عويدات.
٢٨- أم هوى ، وأخرون ، الانسان والبيئة ، الموسوعة الصغيرة ، بغداد،١٩٧٩، العدد ٣٩.
٢٩- سامي ، عبد السلام ، محمود ، تقييم الاثار البيئية للتصنيع ، الجزء الثالث ، دراسة أولية مقدمة الى مؤتمر التنمية الصناعية الرابع للدول العربية ، بغداد من ١٢-١٩ كانون الاول ١٩٧٦.
٣٠ – محمود ، طارق ، أحمد ، كيف تواجه الصناعة مشاكل مطروحاتها السائلة ، مقالة علمية نشرت في مجلة البيئة والتنمية ، الصادرة عن جمعية الحماية وتحسين البيئة العراقية ، المجلد الثاني ، العدد أن ١و٢ ، ١٩٨٢.